مجلة المفكر
EISSN 2661-7498
ISSN :2543-3830

المجلد السابع / العـدد الثاني
(جمادى الثاني 1445هـ/ ديسمبر 2023م)، ص 70–86

إشكالية كتابة التاريخ الاقتصادي الجزائري من منظور الوثائق الأرشيفية

The problematic of writing Algerian economic history from the perspective of archival documents

ط.د/ ليلى سعداوي [1]، Leyla SADAOUI

[2] جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف– ، **Hassiba Ben Bouali University of Chlef**

البريد الالكتروني: Lilasaadaoui7@gmail.com

تاريخ الاستلام: 27 /2021/10 تاريخ القبول: 2023/05/28

الملخص: يعتبر التاريخ الاقتصادي الجزائري من التخصصات الجديدة التي بدأت تحظى باهتمام كبير من قبل الباحثين، لما لها من دور مهم في محاكاة الواقع الاستعماري وكشف الممارسات المجسدة للمشروع الاستيطاني الذي دأبت الإدارة الفرنسية على ترسيخه في الجزائر طيلة الفترة الممتدة ما بين(1830-1962) وجعلها رقعة اقتصادية اوروبية بطريقة ممنهجة تقوم على أساس نفي الآخر.

ويعتبر نفي الآخر عقيدة استعمارية بحتة مكنت السلطات الفرنسية من ربط الجزائر بها لمدة زمنية طويلة، حملت في طياتها العديد من الوقائع الاقتصادية التي نستخلصها من الوثائق الأرشيفية التي يجب توخي الحذر في التعامل معها لكشف الغموض عن جوانب مهمة من التاريخ الاقتصادي الجزائري.

وعليه نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى الحديث عن جزئية صغيرة من جزئيات التاريخ الاقتصادي الجزائري خلال الفترة الاستعمارية من منظور الوثائق الارشيفية التي استنتجنا من خلالها قراءتين الأولى تمثلت في التحليل التقليدي للوثيقة التي جاء فيها أن التطورات المالية والاقتصادية التي جاءت بها فرنسا هي ضرورة حضارية تحاكي الواقع الاستعماري وأن الجزائريين هم المسؤولون عن تدهور أوضاعهم، أما القراءة الثانية جاء في مختصرها أن كل ما قامت به فرنسا هو ممارسات استعمارية تصب في سياق ترسيخ الاستيطان.

الكلمات مفتاحية: التاريخ. الاقتصادي.، التفسير. التقليدي.، التفسير. الحديث.، الوثيقة. الأرشيفية.، المؤرخون. الجزائريون.

Abstract:

Algerian economic history is one of the new disciplines that are beginning to receive considerable attention by researchers, due to their important role in simulating the colonial reality and exposing the practices embodied in the settlement project that the French administration has been establishing in Algeria for the period between 1830 and 1962, and making it a European economic patch in a systematic way based on the negation of the other.

The denial of the other is considered a purely colonial doctrine that enabled The French authorities to link Algeria to it for a long period of time. It carried many economic facts that we extract from the archival documents, which we must be careful in dealing with in order to reveal the ambiguity of important aspects of Algerian economic history.

Through this research paper, we aim to discuss a small part of the Algerian economic history during the colonial period through the perspective of the archival documents through which we concluded two readings. The first was the traditional analysis of the document, which stated that the financial and economic developments of France are a civilizational necessity that mimics the colonial reality and that Algerians are responsible for the deterioration of their situation. The second reading, in its summary, stated that all that France has done is colonial practices that serve the context of the consolidation of settlement.

Keywords: Economic history; traditional interpretation; modern interpretation; archival document; Algerian historians.

1. مقدمة:

اختلفت أراء المؤرخون حول مصداقية الوثائق الأرشيفية المتعلقة بتاريخ الجزائر الاقتصادي خلال الفترة الاستعمارية، نظرا لطغيان القلم الاستعماري عليها، فكثيرا ما ينظر إليها بعين الشك وعدم اعتبارها كمصدر لنقل الحقيقة التاريخية، بالرغم من أنها وثائق اقتصادية تحمل في الغالب أفكار تقنية من تقارير سكانية وأخرى بنكية، أو زراعية، أو احصائيات تجارية، وهي في الغالب أفكار واضحة ولا تخلق أي حساسية ولا تطرح أي إشكاليات أو قضايا شائكة.

ولكن هذا لا يعني عدم وضعها محل نقد تاريخي ودراستها بطريقة عميقة، للوصول إلى خفايا الإدارة الاستعمارية الهادفة إلى ترسيخ الاستيطان، بحيث أن بعض التقارير الخاصة بالحالة الاقتصادية حملت في طياتها أرقاما مهمة عن عدد المستوطنين وعن طبيعة الاراضي الممنوحة لهم، وعن حجم استثماراتهم التي شكلت حياة اقتصادية بملامح جديدة في مختلف القطاعات.

وعليه تطرح هذه الورقة البحثية قضايا اقتصادية واجتماعية متنوعة طيلة الحقبة الاستعمارية، معتمدين فيها على الوثائق الارشيفية كأبرز المصادر المدونة لتاريخ الجزائر خلال الفترة المعاصرة، لنصل بذلك إلى أن النهج الاستعماري في الجزائر كان فريد من نوعه، فبالإضافة إلى السيطرة السياسية والعسكرية، عمدت الإدارة الفرنسية إلى جعل الجزائر قطعة اقتصادية فرنسية بطرق مدروسة وممنهجة لنتساءل بذلك عن دور الوثيقة الأرشيفية الاقتصادية في كتابة تاريخ الجزائر؟.

2. التحليل التقليدي للظاهرة الاستعمارية من منظور الوثائق الأرشيفية:

يشير بعض الفرنسيون في كتابتهم للتاريخ الاقتصادي إلى أن الحالة التي آل إليها الجزائريون خلال الفترة الاستعمارية لا ترتبط بواقع النظام أو الإدارة الفرنسية، وإنما تعود إلى الجزائريين في حد ذاتهم وإلى طريقة عيشهم، ويؤكد أصحاب هذا التحليل أن العامل الأول الذي أدى إلى تفقير الجزائريين وتجويعهم هو **ارتفاع عددهم** بطريقة مستمرة حيث بلغ مع مطلع القرن العشرين وتحديدا في سنة 1901 حوالي 4.739.300 نسمة، مواصلا الارتفاع في سنة 1921 الى 5.804.275 نسمة، ليقفز بعدها في سنة 1921 الى 6.553.450 نسمة ومن ثم إلى 7.335.700 في 08 مارس 1930 [1] . في حين أن عدد المستوطنين كان منخفضا مقارنة بهم الأمر الذي جعل حياتهم جيدة ومتوازنة، خاصة وأنهم يمارسون نشاطا زراعيا رأسماليا

يعتمد على زراعة الكروم بالدرجة الأولى والتي كانت مدعمة من قبل البنوك والمؤسسات القرضية، وهذا ما رفض الجزائريين التعامل به مواصلين حياة الرعي والزراعة التقليدية في الغالب، فهم لا يعرفون طرق الاستثمار الأمر الذي أدى إلى ضعف المردودية الانتاجية. [2]

وهذا ما تؤكده الوثيقة الأرشيفية الخاصة **بلمحة حول الحالة الاقتصادية للجزائر** الصادرة في شهر **ديسمبر من سنة 1952** حيث جاء فيها: **"أن أسباب تردي الانتاج راجع إلى طريقة ومنهجية العمل على الأرض، بالإضافة الى اتباعهم لأساليب بسيطة أدت بهم إلى مردودية قليلة أحيانا وضعيفة أحيانا أخرى، كما أن زراعتهم تعتمد على كمية التساقط وإذا حل الجفاف فإنهم مجبرون على ترك الأراضي لسنة أو سنتين تقريبا دون زراعة"** [3]، الأمر الذي ستكون عواقبه وخيمة خاصة وأنهم يشغلون مساحات زراعية واسعة، ويستخدمون فيها يد عاملة بسيطة ورؤوس أموال أقل، في إشارة إليهم بعدم درايتهم بالأساليب الزراعية على عكس المستوطنين الذين يشتغلون مساحة زراعية أقل منهم وبعدد مزارعين أقل بلغ عددهم حوالي 13.000 منتج أروبي مقابل 196.000 منتج جزائري. [4]

ولتجنب تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين قامت السلطات الفرنسية بتقديم المساعدات المالية في المنتوجات الزراعية المختلفة، كزراعة القمح التي اعتمد عليها الجزائريون فهي غذائهم الأساسي ومكونهم الرئيسي في صناعة الكسكس أو السميد رغم مردوديته الضعيفة، ولكن هذا لا يعني أن ضعف المردودية مست الجزائري فقط بل مست المستوطن أيضا بسبب الظروف الطبيعية كالصقيع والسيروكو والجفاف وغيرها، الأمر الذي استوجب دراسة جدية لاحتواء الوضع عند الأزمات، ونتيجة لذلك تدخلت السلطات الفرنسية وأعلنت عن إنشاء مكتب القمح بتاريخ 21 سبتمبر 1936 الهادف إلى تشجيع هذه الزراعة. [5]

ولقد تزامن إنشاء هذا المكتب مع اتساع قروض المؤسسة الأهلية للادخار (La Société Indigène de Prévoyance) التي سهلت للفلاح الجزائري شراء البذور لزراعة حقوله وشراء المعدات الصغيرة، كما سمحت له بإنشاء هيئات لتخزين الحبوب. ولتدعيم القطاع أكثر عمدت السلطات الفرنسية إلى تأسيس المؤسسات الزراعية الريفية (s.a.r) سنة 1946 لتحسين القطاع الريفي بهدف الاستغلال الجماعي للأراضي الفلاحية التي كان يديرها مسيري الزراعة الأوروبية، وتهدف هذه المؤسسات إلى تقديم القروض

لشراء الآلات، ولم تكن الوحيدة التي قدمت القروض بل نجد أيضا صناديق القرض الزراعي المتبادل للجزائر التي تأسست في سنة 1949، والمؤسسات التعاونية الزراعية (Les Sociétés coopératives Agricoles).[6]

كما حظت زراعة الشعير أيضا بالتشجيع، وكانت هذه الزراعة محصورة في الغالب على الجزائريين خاصة في مقاطعتي قسنطينة ووهران لأنها جزء من غذائهم وماشيتهم وكان انتاجها أحيانا يفوق احتياجاتهم المحلية. كما نالت أيضا زراعة أشجار الزيتون نصيبها من الاهتمام فقد شجعتها الإدارة الفرنسية بمساعدات مالية محدودة كانت تعلق أحينا بسبب استنفاذ القرض وارتفاع الأسعار. [7]

وتجدر الإشارة إلى أن جل المؤسسات القرضية لم تمس المناطق الجنوبية حيث أجمعت الوثائق الأرشيفية أن القروض لم تكن منتشرة فيها، ويعود ذلك إلى عدم الاستيطان بهذه المناطق نتيجة عدم ملائمة الظروف الطبيعية، فهي أرض صحراوية تسمح بإنتاج التمور كما أن 90 % منه كان بيد الجزائريين. [8]

بقيت الأوضاع على حالها ولم تتغير إلا مع مطلع القرن العشرين الذي شهد تغيرات جذرية نتيجة تأسس بنك بريلبوا– بسكرة– (Banque Brilebois-Biskra-) سنة 1919، من طرف الأب جورج (Georges) والابن فيرناند بريلبوا للقيام بمختلف العمليات المالية والتجارية، كعملية البيع والشراء، وتقديم القروض العقارية وغيرها [9] . واستقرت العائلة لأول مرة في مدينة بسكرة سنة 1879، واختصت في مجال التمور لتصنف بذلك من أكبر ملاكه والمسيطر الأول على الثروة في منطقتي بسكرة وتقرت، ليعود الفضل إليها في التعريف بتمور دقلة في الخارج، لأنه ولغاية البدايات الأولى للقرن 19م لم تكن بسكرة معروفة بتمورها بعد، وكانت العائلة تصدر تمورها إلى لندن، بولونيا، تشيكوسلوفاكيا بما مقداره 500.000 علبة من التمور وكل علبة تزن 500 غرام، وتتويجا لجهودهم منحت لهم الميدالية الذهبية في مسابقة التمور بمرسيليا. [10]

أما زراعة التبغ فهي متطورة خاصة في مقاطعة الجزائر وقسنطينة وتوجد منها حوالي 16.000 نبتة وهي مصدر مهم لعائدات الجزائريين، ونتيجة لذلك قامت السلطات الفرنسية بتأسيس المكاتب والتعاونيات المنظمة للإنتاج، وتعتبر (Tabacoop) المؤسسة التعاونية الأولى لمزارعي التبغ في منطقة عنابة التي تأسست بها سنة 1921، بهدف تسهيل عمليات الإنتاج، تحويل وحفظ التبغ، المساهمة في الاستثمار،

وشملت التعاونية المقاطعات الإدارية الكبرى [11] وتجدر الإشارة إلى أن هذه التعاونية لم تكن الوحيدة بل عرفت الجزائر جمعيتين أخريتين. [12]

ولقد عملت هذه التعاونيات والجمعيات على تشجيع زراعة التبغ وتحقيق التكاتف بين المستوطنين والجزائريين، الأمر الذي نتج عنه ارتفاع المساحات الزراعية خلال عهد الجمهورية الثالثة إلى أكثر من 25.000 هـ بقيمة إنتاجية بلغت 20.000 طن، ويعتبر الجزائريين العنصر المسيطر على أغلب المساحة الزراعية للتبغ، ونرجع ذلك إلى دراية هؤلاء بتقنيات هذه الزراعة، وتجدر الإشارة إلى أن عدد المنخرطين في تعاونية (Tabacoop) بلغ 5558 منهم 620 من الأوربيين و4965 من الجزائريين مقسمون على مساحات زراعية متفاوتة. [13]

كما سمحت السلطات الفرنسية للعديد من الجزائريين بالاستثمار في قطاع الكروم وتقديم القروض بعد دراسة طبيعة القرض لكل مستثمر، نظرا للتنوع الكبير للمردوديات، ولقد كان المهندسون الزراعيون في الجزائر يقدرون مساحة المقترض والدخل والايرادات المحتملة للاستثمار بالإضافة الى نفقات الاستثمار والاستثمارات المحتملة. [14]

وكل هذه المساعدات كانت بهدف إنقاذ الجزائريين من الفقر والجوع، لأن ارتفاع عدد السكان سيؤدي لا محالة إلى **نقص الغذاء**، ليعتبر هذا الأخير بالنسبة للسلطات الفرنسية نتيجة حتمية لارتفاع عدد السكان ولا دخل للإدارة الفرنسية في أوضاعهم المزرية، ليتحمل الجزائري نتيجة نموه الديمغرافي فلا المؤسسات الزراعيات ولا التعاونيات قادرة على احتواء عددهم، الأمر الذي نتج عنه ظهور البطالة وارتفاع نسبتها، بالإضافة إلى صعوبة اسكانهم ومنحهم حياة طبيعية خاصة وأن عددهم يرتفع بنسبة 2.5% في السنة حيث قدر عددهم في التقرير الصادر بتاريخ 15 فيفري 1955 بأكثر من 9 ملايين نسمة، ولازالوا يمارسون الرعي والزراعة ولا يعرفون طرق الاستثمار بالرغم من التحسينات الريفية التي ادخلتها السلطات الفرنسية بعد الحرب العالمية الثانية. [15]

ولا شك أن نقص الغذاء يرتبط ارتباطا وثيقا بارتفاع درجة **الاستهلاك** [16] خاصة في مجال الحبوب التي اعتبرت من بين الزراعات الأساسية للجزائريين كما سبق الذكر، والتي ارتبطت بكمية

التساقط، فعلى سبيل المثال اذا كان المحصول 9 مليون قنطار فان 3 الى 4 مليون فقط للتصدير والباقي يوجه للاستهلاك في مكانه [17]حيث أن 4/3 من الشعب الجزائري يعيش على هذه الزراعة في حين أن المساحات المزروعة لا تمثل الا نصف المساحة في اقليم الشمال هذا من جهة، ومن جهة أخرى تبقى طرق زراعة الجزائريين غير فعالة والمردودية ضعيفة لتلجأ الجزائر إلى استيراد كميات متنوعة من القمح الصلب والسميد والقمح اللين.[18]

ليعتبر بذلك **الاستهلاك** بمثابة العنصر الثالث الذي ارتكزت عليه السلطات الفرنسية في تبريرها لوجهة نظرها، والذي أرجعته إلى عوامل داخلية كظهور الأزمات الزراعية في فترات متقاربة ودورية ارتبطت في الغالب بالظروف الطبيعية التي جعلت الزراعة الجزائرية تعرف أسوأ سنواتها واسوأ محاصيلها كالأزمات الزراعية المتتالية لسنوات 1901-1904-1905-1908 وأزمة 1912-1914، أما الأكثر خطورة فهي التي كانت ما بين (1920-1924)، بالإضافة إلى أزمة (1930-1935) الأمر التي تسبب في قلة الانتاج وارتفاع الاستهلاك خاصة وأن الجزائريين يعتمدون على القمح في غذائهم، حيث كان الانتاج يستهلك في محله وكانت الإدارة الفرنسية تلجأ إلى الاستيراد بطرق استعجالية لتلبية حاجياتهم بطرق استعجالية. [19]

ولم تقتصر الأزمات على الوضع الداخلي فقط بل شملت حتى الأوضاع الخارجية التي تعرضت لها فرنسا كالحرب العالمية الأولى، والأزمة الاقتصادية المالية العالمية، والحرب العالمية الثانية، وكلها أزمات ألقت بضلالها على الجزائر وجعلت السلطات الفرنسية تتجند لإنقاذ الوضع، خاصة الحرب العالمية الثانية التي شهدت فيها الجزائر قطيعة اقتصادية مع فرنسا، لتنهار الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والمالية على الجزائريين والمستوطنين على حد سواء ولكنها كانت أكثر حدة على الجزائريين، حيث عرفت سنة 1945 بعام الجوع. [20]

إذا هي مجموعة من التقارير التي تم الاعتماد عليها وبينت ظاهريا أن الإدارة الاستعمارية جاءت لتغيير الوضع العام في الجزائر، ولم تتناول تلك المصادر الجانب الزراعي فقط، بل بينت أن السلطات الفرنسية قامت خلال قرن ونيف من الزمن بإنشاء البنى التحتية من طرقات وسكك حديدية، حيث أكدت جميع التقارير أن الجزائر لم تكن تملك كلم واحد من الطرقات المعبدة أو من السكك الحديدية، التي

قامت بفتحها الادارة الفرنسية منذ الوهلة الأولى للاحتلال لخدمة الجزائر، متحديتا في ذلك العديد من الصعوبات التي واجهتها ولقد تزامن فتحها مع سن العديد من القرارات والمراسيم التي سمحت بمصادرة الأملاك الوقفية وأملاك العثمانيين. [21]

وتشير الوثائق والمصادر التاريخية إلى أن الانجازات المادية التي قامت بها فرنسا كانت لخدمة الجزائر، ويعتبر التيار السنسموني الذي طالب بدمج المجتمع الجزائري مع المجتمع الفرنسي على أسس علمية تختفي فيها جميع الفروقات، من أوائل المنظرين الذين طالبوا بإنشاء السكك الحديدية ودعم قانون السيناتوس كونسولت الصادر في 1863 لما له من فائدة في تنشيط الاقتصاد، خاصة وأنه يهدف إلى تحقيق الملكية الفردية والتي ستطور الإنتاج وتساهم في منح القطع الأرضية للمستوطنين الجزائريين وتمكن الطرفين من الاستثمار. ويعتبر أفراد هذا التيار من أبرز المؤثرين على شخصية نابليون الثالث (Napoléon III) الذي نادى بإنشاء المملكة العربية وإدخال بعض التغيرات على المجتمع الجزائري.

وبذلك ساهمت الملكية الفردية في التطور الزراعي والتجاري للمستوطنة وسمحت بالاستثمار الفردي والمؤسساتي ، فعلى سبيل المثال لم تتمكن شركة القطن الجزائرية (la Compagnie de Cotons Algérienne) من الاستثمار في منطقة الشلف حيث هدفت هذه المؤسسة الى العمل في مجال القطن، ولكنها تحولت إلى مؤسسة مالية تاركتا الميدان الزراعي بسبب عدم توفر الأراضي، ليكون هذا القانون بمثابة المتنفس الفعلي للمستوطنين والمؤسسات المالية على حد سواء. [22]

وفي سبيل تطوير الجزائر همت الإدارة الفرنسية بالإعلان عن العديد من برامج الأشغال التي نذكر منها على سبيل المثال قانون 23 جويلية 1921 الذي سطر ما بين 1921-1937 وخص برنامج السكك الحديدية، الطرقات، الأعمال المائية والزراعية، تحسين الموانئ التجارية، ولكن المشروع سار ببطيء نظرا لتدهور الاوضاع الاقتصادية، الامر الذي قامت على اثره السلطات الفرنسية بإصدار قانون 22 جويلية 1932 الذي وضع برنامجا جديدا ينجز في 15 سنة، ولقد خص أشغال السكك. وبعد فترة وجيزة أصدرت السلطات الفرنسية قانونا آخر بتاريخ 21 ديسمبر 1932 الذي جاء في أحد بنوده وجوب منح القروض من الخزينة تحت عنوان الاشغال الكبرى، التي ضمت حتى الطرقات الوطنية من بينها إنشاء ملحق البليدة

الشريعة الطريق الوطني رقم 01، إنشاء الطريق الوطني رقم 30 بين ذراع الميزان وMaillot (مشدا الله حاليا– ولاية البويرة–) مع ضمها بتيزي وزو، إنشاء الطريق الوطني رقم 24 بين الجزائر وبجاية من خلال الساحل، إنشاء الطريق الوطني رقم 28 بين سطيف وباتنة، إنشاء الطريق الوطني رقم 31 بين باتنة وبسكرة عن طريق Arris (الاوراس حاليا)، إنشاء طريق وهران نمورس على الساحل، إنشاء طريق البابور، إنشاء طريق العفرون عين النحلة (Affreville) (خميس مليانة حاليا) مرورا ببومدفع. [23]

ولقد واصلت الادارة الاستعمارية فتح الطرقات الوطنية لتصل في نهاية 1906 إلى 2.944 كلم ولتقفز في سنة 1938 حوالي 7.232 ولتبلغ في سنة 1951 حوالي 8.446 كلم. أما خطوط السكة الحديدية فقد بلغ طول المستثمرة منها حوالي 4.396 كلم منها 2.116 كلم طرق عادية، الأمر الذي سهل حياة الجزائريين [24]. أما خطوط البلديات فقد وصلت الى 27.000 كلم حيث ضمت المقاطعات والبلديات [25]، كما بلغت الطرقات المقاطعتية في 31 ديسمبر 1958 حوالي 66.000 كلم، أما المسارات البلدية حوالي24.460 كلم، أما الريفية 8.559 كلم، وتجدر الإشارة إلى أن الدولة الفرنسية هي من تنفق على الإنشاء والصيانة مما كلفها أمولا ضخمة وصلت في سنة 1938 حوالي 84 مليون فرنك خاصة فقط بالصيانة وتصليح الطرقات الوطنية [26]. ونظرا لاتساع المشاريع ورغبة فرنسا في تسهيل الوصول إلى كل ربوع الجزائر، ونظرا لعدم قدرة الدولة على احتواء مصاريف المشاريع الضخمة سمحت لبعض الشركات بالاستثمار في مجال السكك التي نذكر منها (شركة الدولة الجزائرية و شركة p.l.m). [27]

وفي سياق تحسين الوضع الزراعي في الجزائر قامت السلطات الفرنسية بالإعلان عن برنامج الأشغال المائية في العديد من المرات، كالإعلان عن سدود الجيل الأول والثاني والثالث، ومن بين السدود الكبرى التي كانت في طور الإنجاز نذكر البعض من السدود المتواجدة في مقاطعة الجزائر كسد غريب ، وسد بوحنيفية، وسد بني بهدل، وسد التافنة ، بالإضافة إلى سدود قسنطينة كسد واد القصب، وسد فم القيس [28] والتي كانت كلها في طور الإنجاز. أما السدود المنتهية والتي بدأت بري المساحة الزراعية فإننا نذكر منها على سبيل المثال سدود مقاطعة الجزائر كسد حميز الذي بلغت مساحته المسقية حوالي 8.000 هـ وهو قابل لري 18.000 هـ، وسد واد الفضة الذي بلغت مساحته المسقية والقابلة للري بما مجمله

18.440 هـ . أما في مقاطعة وهران فإننا نذكر على سبيل المثال سد بن خدة الذي بلغت مساحته المسقية 5000 هـ وهو قابل لري 13.000 هـ بغليزان، بالإضافة إلى سد الشرفة الذي يسقي 3.350 هـ [29] وأغلبها للمستوطنين.

وبذلك تبين الوثائق الأرشيفية أن حالة الفقر التي وصل إليها الجزائريون لا علاقة للسلطات الفرنسية بها، خاصة وانها عمدت إلى تشجيع الزراعات وتقديم القروض الهادفة لشراء البذور والآلات لتحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية مؤسسين بذلك قطاعات زراعية استثمارية نقدية تعتمد على الكروم والحمضيات والتبغ وغيرها [30]، كما تؤكد هذه الوثائق أن الحالة التي آل إليها الجزائريون تعود إليهم بسبب ارتفاع عددهم وقلة انتاجهم وكثرة استهلاكهم ورفضهم لأخذ القروض في الغالب حتى وإن كانت قليلة، فالقرض اعتبر من بين المصادر المهمة والمطلوبة للنهوض بالجزائر، فالجزائر ليس بلد غني ولا فقير وكل ما كانت تحتاجه هو البنوك لإثرائه، فثروته كانت متعلقة بالبنوك. [31]

كما تؤكد تلك الوثائق أن ما قامت به الإدارة الفرنسية كان في سبيل تطوير الجزائر من فتح للطرقات وإنشاء للسدود وتوسعة للموانئ وغيرها، وبالتالي فإن كل ما قامت به فرنسا هو ضرورة حضارية.

3. التحليل الحديث للظاهرة الاستعمارية من منظور الوثائق الأرشيفية:

تؤكد بعض الوثائق الأرشيفية أن الحالة التي وصل إليها الجزائريون تتحملها الإدارة الفرنسية في حد ذاتها، لأنها لم تخفف من حالة الفقر التي وصل إليها هؤلاء ولم ترحم العجز الاقتصادي الذي آلت إليه زراعتهم أو صناعتهم، حيث حاربتهم منذ البداية من خلال السيطرة العسكرية على العديد من المناطق، والقيام في نفس الوقت بمصادرة أراضيهم والقيام بحرق ممتلكاتهم وتهجيرهم من أراضيهم الخصبة إلى المناطق القاحلة وإبادة العديد من القبائل التي نذكر من بينها قبيلة العوفية، وتوطين آخرين مكانهم من خلال إتباع سياسة الاستيطان الرسمي التي انطلقت بقوة في عهد الجنرال بيجو، الذي قضى على مقاومة الأمير عبد القادر وأزال أكبر عقبة أمام السلطات الاستعمارية التي باشرت بعدها مباشرة بالإعلان عن تأسيس المؤسسات المالية والبنوك التي نذكر في مقدمتها منشأة الخصم (Le Comptoir d'Escompte) التي تأسست بعد تصويت جمعية المساهمين يوم 20 جويلية 1849، برأسمال قدره 1.500.000 ف.ف

لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد [32] وبنك الجزائر (La Banque de l'Algérie) بموجب القانون الصادر بتاريخ 4 أوت 1851 [33] برأسمال قدره 3 مليون فرنك فرنسي [34] لينطلق بذلك المشروع الرأسمالي الذي اعتبر المتنفس الفعلي للمستوطن الذي استفاد من قروضه الزراعية والتجارية، حيث بدأ استثماراته الأولى في مجال القمح، ومن ثم توجه نحو قطاع الكروم الذي اعتبر بمثابة الثروة الفعلية في المستوطنة والتي انتشرت بسرعة كبيرة نتيجة ملائمة الظروف الطبيعية لها حيث اعتبرت الجزائر غطاء من الكروم ارتفعت مساحته تدريجيا لتصل في حدود سنة 1935 حوالي 400.000 هـ. [35]

ليعاني بذلك الجزائريين من وضع زراعي متأزم أثر على أوضاعهم الاجتماعية بحيث انتشر الفقر أواسطهم، خاصة وأن البنية العقارية لهم تميزت بالملكيات الصغيرة حيث كان متوسط القطعة الأرضية أقل أو يساوي 10 هـ [36]، كما اعتمدت زراعتهم على كمية التساقط بالدرجة الاولى [36]، ولذلك ارتكز النشاط الاقتصادي الجزائري على النمط الزراعي والرعوي، وحتى النشاط الرعوي قل لأن الثروة الحيوانية تراجعت تراجعا ملحوظا خلال النصف الثاني من القرن 19م نتيجة الظروف الطبيعية القاسية المتعلقة بالجفاف احيانا وبقلة الاهتمام احيانا أخرى. [37]

وتعود قلة الاهتمام الى غياب الامكانيات اللازمة، فالجزائري لا يملك الإمكانيات الضرورية لتربية مواشيه التي تحتاج الى علف وغيرها، فهو لا يملك المال الكافي للقيام بذلك لأن القروض المخصصة لهم تكاد تكون شبه منعدمة، وحتى المقدمة منها لا تفي بالغرض المطلوب بالرغم من تأسيس الشركة الاهلية للادخار لأنها لا تستطيع تغطية حاجياتهم.

وبناء على ذلك ازدادت الأوضاع سوءا مع مرور السنوات نتيجة السياسة التعسفية الفرنسية حيث أصبح الجزائري لا يجد لقمة العيش ولا يستطيع توفير أبسط حاجياته، ليكون الفقر والجوع والأمراض والأوبئة من نصيبه، الأمر الذي رفضه الجزائري بعد مرور أزيد من قرن، ليفجر بذلك في سنة 1954 الثورة التحريرية الكبرى التي غيرت مجريات التاريخ الاستعماري في الجزائر وغيرت طريقة السلطات الفرنسية اتجاه الجزائريين حيث قامت بمنح القروض القصيرة والمتوسطة والطويلة الاجل ابتداء من سنة 1954 لتنشيط الاقتصاد الريفي. [38]

ولم تتوقف السلطات عند هذا الحد بل اصدرت بتاريخ 26 مارس 1956 المرسوم المؤسس لـ la caisse accession a la propriété et l'exploitation rurales (C.A.P.E.R)[39]، ولاستيعاب الوضع أكثر والتقليل من تدهور الأوضاع قامت السلطات الفرنسية بتقديم العديد من القروض التي استفاد منها حوالي 23.000 جزائري لزراعة 1.300.000 هـ، وتمكنت مع مرور الوقت من احتواء واستيعاب 500.000 فلاح منهم 200.000 يمارسون الرعي والحرف الريفية لأن الأغلبية الكبرى للجزائريين كانت تقطن الأرياف بما قيمته ¾ من إجمالي السكان.[40]

ليكون الدعم المالي الذي تبنته فرنسا سابقا من خلال حركتها المصرفية يصب في إطار تشجيع الاستيطان وتهميش الجزائري، فلو كانت السياسة الاقتصادية متوازنة بين الجزائري والمستوطن حسب ما جاء في الوثائق الأرشيفية السابقة لما ذكرت الوثيقة التالية أن: "السلطات الفرنسية عقدت الاقتصاد تلقائيا الأمر الذي وضعها امام مهمة صعبة فكيف لها ان تقوم الآن بالربط بين الجسرين فالجزائريين اقتصادهم معاشي هش، والمستوطن ذو اقتصاد رأسمالي متطور"، لتضطر بعدها الى وضع بنية تحتية جديدة تعطي فيها للصناعات والمهن الحرفية الجزائرية دعما كبيرا من خلال تقديم القروض.[41]

ولقد ازداد الدعم بعد الاعلان عن مشروع قسنطينة الذي جاء لاحتواء الوضع الاجتماعي والاقتصادي للجزائريين، ليؤكد هذا المشروع الحالة المزرية التي آل اليها الجزائريين حيث ارتفعت نسبة البطالة نتيجة الحياة الريفية المزرية التي يعيشونها، وعليه نص المشروع **اجتماعيا** على بناء مساكن لمليون شخص وتوزيع 250.000 هـ من الاراضي الجديدة، كما نص أيضا على تخصيص 400 ألف منصب جديد في غضون 5 سنوات لتحسين ظروف العيش لدى الجزائريين ورفع مستواهم المعيشي الى 6 % في السنة.[42]

كما يهدف أيضا إلى تعميم التدريس بنسبة معتبرة تتراوح ما بين 40 بالمئة و 60 بالمئة بحلول سنة 1963 و 100 بالمئة بحلول سنة 1966، كما يهدف أيضا الى الرفع من عدد المستشفيات من 24.000 إلى 42.000 في غضون خمس سنوات وبناء أزيد من 1.000 قرية جديدة.[43]

أما **اقتصاديا** فإن المشروع يهدف إلى إخراج الجزائر من طابعها الزراعي الريفي[44]، وتعود المحاولات الأولى لدمج الجزائريين الى الحرب العالمية الثانية وتعود تحديدا إلى عهد الجنرال ديغول الذي طرح الاصلاحات الصناعية الأولى حيث قام بتأسيس (La Commission Chargée d'Établir un Programme de Réformes Politique, Sociales et Économique en Faveur des Musulmans

(Français d'Algérie بموجب الأمرية الصادرة بتاريخ 14 ديسمبر 1943، وتهدف هذه اللجنة إلى تأسيس الصناعات الجديدة لامتصاص أكبر عدد من العمال المسلمين، وتوسيع صناعاتهم الحرفية سواء الريفية أو الحضرية. [45]

لكن هذه اللجنة لم تفي بالغرض المطلوب خلال تلك الفترة التي تميزت بعدم استقرارها حيث بقيت الأوضاع على حالها لغاية الإعلان عن مشروع قسنطينة سنة 1958. ولكن هذه اللجنة لم تفي بالغرض المطلوب خلال تلك الفترة التي تميزت بعدم استقرارها حيث بقيت الأوضاع على حالها لغاية الإعلان عن مشروع قسنطينة سنة 1958.

4. دور المؤرخون الجزائريون خلال الفترة الاستعمارية:

1.4 عبد الرحمن الجيلالي: لعب المؤرخون الجزائريون دورا مهما خلال الفترة الاستعمارية، حيث ارتبطت كتابتهم بالأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية أمثال عبد الرحمن الجيلالي في كتابه التاريخ العام، وتجدر الإشارة إلى أن الكتاب صدر في جزئين في سنة 1953 بدافع وطني يهدف من خلاله إلى ضرورة اقتداء الجيل الجديد بأجدادهم، ويحثهم على عدم الانغماس في الحضارة الأجنبية [46]، وقد تناول التاريخ من أقدم العصور إلى العهد العثماني عبد الرحمن الجيلالي معتمدا في ذلك على مجموعة من المراجع والمصادر متحدثا عن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الوضع الحضاري.

2.4 أحمد توفيق المدني: ساهم المدني بالعديد من المؤلفات، ولقد ظهرت كتابته في فترة حساسة من تاريخ الجزائر ليعتبر بذلك من أبرز المؤلفين الذين جمعوا في مؤلفاتهم بين الجزائر والدول المغاربية، ولقد تصدى بكتاباته للنظرة الاستعمارية البحتة التي حاولت تشويه تاريخ الجزائر التي نذكر من بينها كتاب تاريخ الجزائر، ولقد ظهر هذا الكتاب في سنة 1931 وقسم الى 14 قسم تناول فيه تاريخ احتلال الجزائر وسكانها وجغرافيتها، بالإضافة إلى النظام القضائي والإداري كما تناول فيه أيضا الحالة الاجتماعية للجزائريين حيث تطرق في القسم الحادي عشر إلى التعليم، حيث أكد على حرمان الجزائريين منه في حين أن الأوروبيين كان تعليمهم منتشرا انتشارا غريبا هو اجباري، ولقد تنوع تعليم الأوروبيين بين ابتدائي يتبع تلقائيا لنظام التعليم في فرنسا هو اجباري ، في حين أن الأهالي تعليمهم غير إجباري إلا عندما يصدر أمرا من عند الوالي العام.

وفي سياق الحديث عن أوضاع الجزائريين جاء الجزء الرابع عشر منه للحديث عن الحالة الاقتصادية العامة، حيث ذكر أوضاعهم التي كانت تعتمد على الفلاحة وبالرغم من المساحة الشاسعة التي كان يملكها الجزائريون، إلا أنها لا قيمة لها لأنها في الغالب قاحلة وأراضي بور على عكس المستوطنين الذين تحصلوا على أخصب وأجود الاراضي، كما أن غالبيتهم يعملون كخماسة وحالتهم مزرية وأشبه بحالة العبيد، في حين أن الفلاحة الأوروبية تعتمد على رؤوس أموال عظيمة وهذا ما أكدته الوثائق الأرشيفية من خلال دعم المؤسسات والبنوك والشركات لهم، في حين أن الفلاحة الجزائرية كانت مزرية، الأمر الذي أدى إلى انتشار الفقر فالفلاح الجزائري لا يجد ما يأكله في حالة المجاعة وهذا ما أكدته الوثائق الأرشيفية أيضا.

ولقد واصل حديثه عن تربية الماشية التي لم يحظى الجزائري بنصيب منها بسبب الجفاف، أما الصيد البحري فإن الجزائريين يكادون يكونوا أجانب في هذا القطاع، ونفس الشيء بالنسبة للمعادن والمناجم التي عاد نفعها للأوروبيين فقط، ونفس الشيء بالنسبة للصناعة التي شملت نسج الزرابي والثياب الصوفية من برانس وحياك وغيرها، في حين أن الصناعة الأوروبية تشمل المطاحن ومعاصر الزيتون ومعامل النخال وغيرها. أما التجارة فكانت حكرا للأوروبيين، لأنها قامت على القروض ولا سبيل للجزائريين بالوصول إليها خاصة وأن أبواب البنوك أغلقت في وجوههم.

ولقد تناول الكتاب من وجهة نظر جزائرية لأول مرة ملتزما بذلك في وصف الواقع وصفا دقيقة وهذا ما ذكرته الوثائق الأرشيفية فعلا، وما الإعلان عن مشروع قسنطينة في سنة 1958 إلا دليلا واضح على الاوضاع التي عاشها الجزائري ماليا واقتصاديا واجتماعيا.

3.4 مبارك الميلي: يعتبر كتاب الميلي المعنون بالتاريخ العام للجزائر الكتاب الأول في تاريخ الجزائر الذي تناول كل الوقائع والأحداث بصفة عامة ودون تحليلها كلها. [47]

ولقد وجه الباحثون عددا من الانتقادات له لأنه لا يتقن اللغة الفرنسية ولا يذكر اسم المرجع الذي يأخذ منه الخبر، كما أنه كان يمر على بعض الأحداث العامة دون إعطاء تفاصيلها في حين يفصل في أخرى أقل أهمية من الاخرى، ولكن هذا لا يعني التقليل من أهمية الكتاب، لأنه تحدث عن التاريخ الوطني والشعب

الجزائري الموحد بالتراث والأرض والحركات السياسية والفكرية الماضية والآمال القادمة وبذلك يعتبر الفرنسيين أجانب سواء مدنيين أو عسكريين. [48]

5. خاتمة:

من خلال ما سبق ذكره نستنتج أن التأريخ للفترة الاستعمارية ليس بالأمر الهين، لأن الوثيقة الأرشيفية مهما كان نوعها اقتصادي، اجتماعي، سياسي، عسكري سيغلب عليها الطابع الاستعماري، الذي يسعى دائما إلى تبرير وجوده في الجزائر تماما مثلما جاء في العديد من الوثائق الاقتصادية التي تمكنا من فك ما بين سطورها.

ولكن هذا لا يعني أن البعض الآخر منها لم تصف الأوضاع وصفا دقيقا، لتبقى الوثيقة الأرشيفية مهما كان نوعها ذات وزن وقيمة في الكتابة التاريخية وجب التعامل معها بموضوعية وجدية، لتبقى الوثيقة الأرشيفية خاصة والكتابات الأجنبية عامة مجالا خصبا للنظريات والمقاربات التي اعتقد البعض أنها مسلمات تاريخية.

وعليه وجب إعادة صياغة تاريخ الجزائر الاقتصادي خلال الفترة الاستعمارية من خلال غربلة أفكاره وتوجهاته، وإخضاعها للبحث الجاد والموضوعي، وتصحيح العديد من الأحداث الاقتصادية المختلفة، فإذا كانت المدرسة الاستعمارية ترى أن التغيرات الاقتصادية التي حدثت في الجزائر كانت ضرورة حضارية، فإن المدرسة الجزائرية تؤكد أن كل ما قامت به فرنسا هو بغرض تجسيد الاستيطان وترسيخه خاصة وأن سياستها قامت على أساس نفي الآخر منذ الوهلة الأولى للاحتلال. فهل الوثائق الأرشيفية الموضوعية الجادة وشرائط الفيديو التي وصفت وصورت ووثقت حالة الجزائريين كانت مزيفة؟

6. الهوامش:

(1) A.F.E, DEEF : 73 471, BE : 13/76, **Alger, Rapport économique**, datée Octobre 1941.
(2) A.F.E, DEEF : 73 471, BE : 13/76, **Note sur la situation économique**, datée le 15 février 1955.
(3) A.F.E, DEEF : 73 471, BE : 13/76, **Aperçu sur la situation économique**.
(4) A.F.E, DEEF : 73 471, BE : 13/76, **Agriculture Algérien**, datée le 20 juillet 1951.
(5) A.F.E, **Rapport économique**, op, cit,.
(6) A.F.E, DEEF : 73473-2, BE : 19/12, **l'agriculture en Algérie.**
(7) Ibid.
(8) Ibid.
(9) **Dans le monde de commerce**, journal le sémaphore Algérien (commerciale, maritime, industriel), n° 990, jeudi 7 aout 1919, Paris.
(10) **Les fêtes de Biskra**, journal l'Afrique du nord illustrée, n° 200, 20 année, 28 février 1925, Alger.
(11) A.N.O.M, boite : 81f/ 2307, Ph. ROUVILLOIS, **rapport sur les coopératives des plateures des tabacs de Bône "la tabacoop"**
(12) A.N.O.M, boite : 81f/ 2307, **Note succincte sur la conférence tabac tenue aux affaires économiques,** datée le le 16 octobre 1951.
(13) Auguste CHEVALIER, **La Coopérative des Tabacs de Bône (Algérie),** Revue de botanique appliquée et d'agriculture coloniale, 7e année, bulletin n°72, août 1927
(14) A.F.E, DEEF : 73473, BE : 19/12**, l'agriculture et le crédit en Algérie, (agriculture Algérienne),** Datee le 20 juillet 1951.
(15) A.F.E, **Note sur la situation économique**, op, cit,.
(16) A.E.F, M. rené gendarme, **l'économie algérienne, sous-développement et politique de croissance,** datée le 17 juillet 1959.
(17) A.F.E, DEEF : 73473-2, be : 19/12, M. Masset, **mission en Algérie**, datée le Mardi 12 juin 1951.
(18) A.F.E, DEEF : 73471, be : 13/76, **Algérie**, datée le 20 aout 1956.
(19) A.F.E, DEEF : 73 471, BE : 13/76, M. Morard, **Algérie au début de 1945.**
(20) Ibid.
(21) J.B.C.Picot, **Colonisation de l'Algérie**, Edouard Beaut Ruche, Paris, 1843.
(22) **Actes des soiscante-dix neuvièmes congres nationaux des société Savant**, Imprimerie national, Paris, 1955.
(23) A.E.F, DEEF : 73471, be : 13/76, **Alger, Programme de grands travaux publics**, Datée le 20 Octobre 1941.
(24) A.F.A, **Aperçu sur la situation économique**, op, cit,.
(25) Ibid.
(26) A.F.E, **Rapport économique**, op, cit,.
(27) A.E.F, DEEF : 73471, be : 13/76 , **Alger, Elément d'appréciation financière**, datée le 02 novembre 1944.
(28) A.E.F, **Alger, programmes de grands travaux publics**, op, cit,.
(29) A.E.F, DEEF : 73471, be : 13/76, **les barrages (département d'Alger).**

(30) M. rené gendarme, **l'économie algérienne, sous-développement et politique de croissance.**
(31) Ernest PICARD, **La monnaie et le crédit en Algérie depuis 1830**, Jules Carbonel, Alger, 1930.
(32) A.F.E, DEEF : 73471, BE: 13/76**, Principales banques Algériennes**.
(33) Mohamed LAZEHAR GHARBI, **Crédits et discrédit de la banque d'Algérie**, l'Hermattan, Paris, 2005.
(34) A.F.E, DEEF : 73471, BE : 13/76, **l'évolution économique de l'Algérie et les crises (1900-1938).**
(35) A.N.O.M, boite : 81 f 183, **réparation de la propriété agricole (agriculture traditionnelle).**
(36) A.N.O.M, boite : 81 f 183, **développement économique secteurs d'activité 1975-1960.**
(37) A.N.O.M, boite : 81 f 183, M.A. Guellati, **Note sur les paysannes musulmane**, datée le 5 mai 1955.
(38) A.N.O.M, boite : 81 f 183, L. languepin**, rapport de la caisse central des sociétés agricoles de prévoyance**, datée le 11 novembre 1957.
(39) A.N.O.M, **Note sur les aides aux petites et moyennes entreprises**, op, cit,.
(40) A.N.O.M, M.A.Guellati, **Note sur les paysannes musulmane**, op. cit,.
(41) A.N.O.M, boite : 81 f 182, **note sur un projet de promotion des ouvriers musulmans vers l'artisanat, le commerce, et l'entreprise**, datée le 29 juin 1959.
(42) A.F.E, DEEF : 73473/1, BE : 13-76, **le plan de Constantine.**
(43) A.F.E, DEEF : 73473/1, BE : 13-76, **the constantine plan for algéria opening new frontere in devlopement ardles service**, may 1961.
(44) A.N.O.M, boite : 81 f 182, **note sur la création d'un service de public relation pour l'industrialisation de l'Algérie.**
(45) A.N.O.M, **Histoire de l'industrialisation de l'Algérie jusqu'en 1955.**
(46) أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج 7،، دار الغرب الإسلامي 1998.
(47) مبارك الميلي، **تاريخ الجزائر القديم والحديث**، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 1964
(48) فارس كعوان، **المؤرخون الجزائريون ونمو الوعي التاريخي(1830–1962)، مساهمة في التاريخ الثقافي والعسكري،** أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة 2011–2012.